

التقرير السنوي 2025

مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية هي مؤسسة أهلية فلسطينية، غير ربحية، تأسست عام 2008، وتعمل على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين شمولهم في المجتمع في كافة المجالات. تُركّز المؤسسة في عملها على الأطفال والنساء والشباب ذوي الإعاقة، وتبني استراتيجيات تسعى من خلالها إلى تحقيق المواءمة في مجمل عناصر بيئة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل البيئات الفيزيائية، والسياساتية، والتشريعية، والتوجيهات السلوكية والخدمات والتوعوية، لضمان مساهمتها الفعالة، مع الشركاء وأصحاب المصلحة، في تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم، وتمكينهم، بما يتيح لهم إسماع أصواتهم.

ولتحقيق الشمولية في تدخلاتها، تحرص المؤسسة على استهداف كافة الأطراف ذات الصلة بموضوع الإعاقة، بما يشمل المؤسسات الأهلية والقاعدية، والاتلافات والشبكات، والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، ومقدمي الخدمات، والأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وذلك من خلال فريقها الذي يتمتع بالمهنية، والتفاني، ومراعاة الخبرات، تنفذ المؤسسة تدخلاتها من خلال أربعة برامج رئيسية وهي: التمكين الاقتصادي، الحماية والمناصرة، المساءلة والتفعيل المجتمعي، وتطوير القدرات والخدمات.

الرؤية

أن يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة من الأطفال والشباب والنساء بالمواطنة الكاملة ويساهمون في بناء مجتمع فلسطيني يحترم التنوع والاختلاف، ويخلو من كافة أشكال التمييز، والعنف القائم على الإعاقة، واللامساواة بين الجنسين.

الرسالة

نعمل ضمن نهج ثنائي المسار، قائم على تمكين وحماية الأطفال والنساء والشباب من الأشخاص ذوي الإعاقة من كافة أشكال التهميش والتمييز والعنف القائم على الإعاقة والنوع الاجتماعي. ومن جهة أخرى نعمل على مواءمة السياقات الاجتماعية والمؤسسية والسياساتية مع مبادئ "شمول الإعاقة" و"عدم ترك أحد خلف الركب" في فلسطين. من خلال هذا المسار المزدوج، نسعى إلى تعزيز المشاركة الفعالة والمجدية للأطفال والنساء والشباب من الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف جوانب الحياة، وضمان وصولهم لحقوقهم الكاملة وفقاً للقوانين المحلية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

قائمة المحتويات

4	السياق العام
5	أثر تدخلات المؤسسة خلال العام 2025
7	تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل الفلسطيني
13	الحد من العنف القائم على أساس نوع الجنس والإعاقة
16	تعزيز التنمية المجتمعية الشاملة
22	فرق الأطفال ومجلس أطفال قادر
24	الاستجابة الإنسانية في قطاع غزة
28	بيئات تعليمية جامعة
29	دعم مقدمي الخدمات والمؤسسات القاعدية
30	المناصرة والمساءلة
34	تطور الموارد البشرية
36	نظرتنا للعام 2026

لا يأتي تقريرنا السنوي لهذا العام في سياق أفضل من سابقه؛ إذ لا تزال تبعات الإبادة الجماعية في قطاع غزة، والتصعيد العسكري المستمر في الضفة الغربية، يُفاقمان من الواقع الإنساني والحقوق لكافة شرائح الشعب الفلسطيني، مع أثرٍ مضاعف على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون أشكالًا مركّبة من التهميش والإقصاء والعنف البنيوي.

وعلى الرغم من التوصل إلى ما يُسمّى بـ"اتفاق لوقف إطلاق النار" في غزة، في العاشر من أكتوبر 2025، إلا أن الواقع الإنساني في القطاع لم يشهد تحولًا جوهريًا؛ فقد حُصر السكان في مساحة لا تتجاوز 48% من القطاع، فيما لا تزال البنية التحتية مدمّرة، والخدمات الأساسية منهارة، والمستشفيات تعمل بأقل من نصف طاقتها، في ظل نقص حاد في الإمدادات الطبية، واستمرار اعتماد مئات الآلاف على الخيام كمأوى مؤقت لا يوفّر الحد الأدنى من الحماية.

وتؤكد إصدارات مؤسسة قادر، بما في ذلك "تأثير العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، و"تقرير تجويع السكان كأداة للإبادة والتهجير القسري: الآثار المنهجية على الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة"، و"نداء عاجل: احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في صميم الجهود الإنسانية وجهود إعادة الإعمار في غزة"، أن هذا السياق لا يقتصر أثره على تدمير البنية التحتية، بل يمتد ليشمل انهيار منظومات الحماية والرعاية، وانقطاع الخدمات التأهيلية والصحية، وتدهور الحالة الوظيفية والنفسية للأشخاص ذوي الإعاقة، في ظل الاعتماد المتزايد على مقدمي الرعاية ضمن ظروف معيشية شديدة الهشاشة. كما تبرز هذه الإصدارات أن الاستجابة الإنسانية، رغم أهميتها، لا تزال غير كافية وغير موائمة بشكل منهجي لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يؤدي إلى تعميق فجوات الإقصاء.

ومع قرار حكومة الاحتلال فرض شروط جديدة على تسجيل المؤسسات الأهلية الدولية، ورفض 37 منها الامتثال لتلك الشروط لتعارضها مع سياسات حماية البيانات وسرية المعلومات الخاصة بموظفيها، وما تبع ذلك من قرارات بوقف عملها، ازدادت هشاشة الاستجابة الإنسانية في القطاع، لا سيما في ظل الدور المحوري لهذه المؤسسات في تقديم خدمات الصحة والمياه والحماية، الأمر الذي يهدد بحدوث فجوات مباشرة في الغذاء والعلاج والدعم النفسي، لا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة.

أما في الضفة الغربية، فقد شهد العام 2025 تصعيدًا نوعيًا في أنماط الانتهاكات، رافقه نزوح قسري لما يزيد عن 40,000 فلسطيني، خاصة من مخيمات شمال الضفة. ووفقًا لما تعكسه إصدارات مؤسسة قادر، فإن هذا النزوح لا يقتصر على فقدان المأوى، بل يؤدي إلى تفكك شبكات الدعم المجتمعي، وانقطاع الخدمات، وفقدان الأجهزة المساندة، وتعطل المتابعة الصحية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة، في ظل بيئات نزوح غير مهيأة تفتقر إلى الحد الأدنى من الترتيبات التيسيرية.

كما تشير هذه الإصدارات الصادرة عن المؤسسة، ولا سيما الوثيقة التحليلية بعنوان: "نحو إرشادات شاملة ودامجة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة في سياقات النزاع والاحتلال الاستعماري"، إلى أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يواجهن أشكالًا متداخلة من العنف والتمييز في سياقات النزوح والتصعيد، في ظل محدودية أنظمة الحماية وضعف شمولهن في الاستجابة الإنسانية. ويُفاقم من ذلك القيود المشددة على الحركة وتعدد الحواجز العسكرية ونقاط الإغلاق، ما يعيق الوصول المنتظم إلى الخدمات، ويحدّ من قدرة المؤسسات على الاستجابة الفعّالة.

وقد انعكس هذا الواقع المركّب بصورة مباشرة على عمل المؤسسات المحلية، بما فيها مؤسسة قادر، حيث عرقلت القيود المفروضة على الحركة والوصول تنفيذ الأنشطة الميدانية بحسب الجداول الزمنية المخططة، وأثّرت على استمرارية الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة، لا سيما في المناطق التي تشهد تصعيدًا مستمرًا أو نزوحًا متكررًا. وفي مواجهة ذلك، استندت المؤسسة إلى ما راكمته من أدلة ومعطيات ميدانية عبر إصداراتها وبرامجها المختلفة، لتكييف تدخلاتها وتعزيز مرونتها التشغيلية، بما يضمن استمرارية تقديم الخدمات وشمول الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستجابة الإنسانية، والحدّ من تفاقم أشكال الإقصاء التي يواجهونها.

أثر تدخلات المؤسسة خلال العام 2025

تعكس نتائج الرصد والمتابعة خلال العام 2025 تحولًا نوعيًا في مسار تدخلات المؤسسة، من التركيز على تقديم الخدمات إلى إحداث أثر مستدام على مستوى الأفراد والمؤسسات والمجتمع. فعلى مستوى الأفراد، أظهرت البيانات تحسنًا متراكمًا في معارف ومهارات المشاركين عبر مختلف المسارات، حيث وصلت نسب التحسن إلى 63%، بمتوسط يقارب 40%، ما مكنهم من التفاعل بشكل أكثر فاعلية مع الفرص الاقتصادية والاجتماعية، والانتقال التدريجي نحو أدوار أكثر استقلالية ومشاركة.

وعلى مستوى دعم المؤسسات، أسهمت حزم الدعم الفني وبناء القدرات في تعزيز قدرة مقدمي الخدمات على تقديم خدمات أكثر جودة وشمولًا، حيث أفادت 93% من المؤسسات الشريكة بمستوى رضا عالٍ عن الدعم المقدم، إلى جانب تحسن ملموس في قدرتها على توسيع نطاق خدماتها وتحسين جودتها.

أما على المستوى المجتمعي، فقد ساهمت التدخلات في إحداث تغيير تدريجي في الاتجاهات والممارسات، حيث عبّر ما يقارب 68% من المشاركين عن رضاهم أو رضاهم العالي عن تدخلات المؤسسة، مع مؤشرات واضحة على تحسن المشاركة المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تقبل دورهم كشركاء فاعلين.

بشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن تدخلات المؤسسة لا تقتصر على تحقيق نتائج آنية، بل تسهم في إرساء أسس تغيير هيكلي طويل الأمد، يجمع بين تمكين الأفراد، وتعزيز أداء المؤسسات، وتغيير الاتجاهات المجتمعية، بما يعزز شمول الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن النظم والخدمات والمجتمعات.



جدارية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - سلفيت

الإنجازات خلال العام 2025

تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل الفلسطيني

تهدف تدخلات التمكين الاقتصادي إلى تعزيز الحق في العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال تمكينهم من الوصول إلى فرص اقتصادية مستدامة في سوق العمل الفلسطيني. يعتمد البرنامج نهجًا شموليًا متعدد المسارات يجمع بين تطوير قدرات الأفراد، وتهيئة بيئات العمل بما يشمل تعزيز التوجهات والممارسات الشمولية لدى أصحاب العمل، لضمان مشاركة فعالة وآمنة للأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية. ويستهدف البرنامج الشباب من ذوي الإعاقة، ذكورًا وإناثًا، وأسراهم، إلى جانب المشغلين من القطاعين الخاص والأهلي، عبر تدخلات تشمل تطوير المهارات، والتدريب العملي، ودعم ريادة الأعمال، بما يساهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي والمشاركة الفاعلة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.



أحمد - من شباب مستبعد من سوق العمل إلى شاب فاعل فيه

يقول أحمد: "لم يقتصر أثر المشروع على الناحية الاقتصادية؛ فقد ترك المشروع أثرًا إيجابيًا ملحوظًا على وضعي النفسي، وذلك من خلال سد الفراغ واستثمار الوقت في العمل، وجعلني أشعر بقيمة الوقت والمسؤولية. من الناحية المادية كان التأثير جيدًا إلى حدٍّ ما، ورغم أنني ما زلت في البدايات، إلا أنني تمكنت من تلبية بعض احتياجاتي الشخصية. أما اجتماعيًا، فقد توسعت علاقاتي وزادت ثقتي بنفسي.

بدأت رحلة أحمد مع مؤسسة قادر بتأسيس مشروع تصميم وإنتاج منتجات فنية خشبية منقوشة بالليزر، حيث حصل من خلال الدعم المقدم من المؤسسة على ماكينة ليزر شكّلت حجر الأساس لانطلاق مشروعه. ومع زيادة الطلب على المنتجات، تلقى أحمد دعمًا إضافيًا لتطوير منتجات المشروع لتشمل خدمات الطباعة على الأكواب والأقلام والملابس، مما ساهم في الوصول إلى شريحة أوسع من الزبائن وتعزيز حضوره في السوق المحلي.

أحمد، شاب يبلغ من العمر 27 عامًا من محافظة بيت لحم، ويعيش مع إعاقة حركية. منذ حصوله على درجة البكالوريوس في التربية الخاصة سعى أحمد إلى الحصول على فرصة عمل تتيح له تحقيق الاستقرار والاستقلالية، وعمل في مجال الخدمات الهاتفية والمطاعم، إلا أن هذه التجارب لم تتكلل بالاستمرارية، ما دفعه للبحث عن بدائل أكثر استدامة تتناسب مع ظروفه وطموحاته.

الإنجازات في مجال التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة

استفاد **249** مشاركًا ومشاركة من الأشخاص ذوي الإعاقة من المسارات المختلفة لبرنامج التمكين الاقتصادي، بواقع **117** ذكور و**132** إناث من محافظتي الخليل وبيت لحم **107**. عكس البرنامج قدرة عالية على الوصول إلى فئات متنوعة من الأشخاص ذوي الإعاقة بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، من خلال تصميم تدخلات مرنة وموائمة لاحتياجاتهم المختلفة. وتعكس مشاركة أشخاص من ذوي الإعاقة الحركية، والسمعية، والبصرية، والذهنية، والمركبة، التزامًا فعليًا بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وإلى جانب الأثر المباشر على المشاركين، أسهمت المؤسسة في تعزيز ثقة أصحاب العمل بقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التجربة العملية، كما نجحت في توسيع شراكاتها مع المؤسسات المعنية والمشغلين في القطاعين العام والخاص، بما يدعم استدامة فرص شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.



249 مشارك/ة



117 ذكور



132 إناث



"أنس شاب مع إعاقة سمعية من بيت ساحور، شارك في مسار الاستعداد الوظيفي وحصل على وظيفة دائمة في مطبعة: يقول أنس: قادر دعمتني ماديا ونفسيًا. مرتاح أنه صرت بقدر اعتمد على حالي وبطلت عالة على الأهل والأصدقاء. بالعكس صرت اساعد اهلي حتى لو بمبلغ بسيط، بس بداية الغيث قطرة".

أصوات من الميدان: "غدير، شابة مع إعاقة حركية منذ الولادة، أثرت على قدرتها على الوقوف والسير، هذي الماكنه كانت احلى فرحه بحياتي لأنه ساعدتني كثير في أمور كثيرة بالرغم من كل الظروف الي بنمر فيها، الحين صارت هي المعين إلي وبشتغل عليها وبطلع مصروف وبشكر من قلبي مؤسسة قادر على هاذ المشروع الي قدمتلي اياه " غدير / اعاقة حركية / بيت لحم.

اختيار المشغلين: تم تنفيذ 112 لقاءً مع المشغلين المستهدفين بهدف التعريف بالبرنامج والخدمات التي يقدمها، ولفحص إمكانية شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في فرص متاحة أو مستقبلية لدى هذه الشركات والمؤسسات. وتمكنت المؤسسة من توقيع اتفاقيات تفاهم مع 57 منهم لاستقبال متدربين/ات من ذوي الإعاقة ليصل العدد التراكمي للمشغلين الشركاء 260 مشغل.

الاستعداد الوظيفي والتدريب العملي: شارك في مسار الاستعداد الوظيفي والتدريب العملي 102 مشاركا/ة (47 إناث و55 ذكور)، بينهم 29 من الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، وحصلوا على فرصة تدريب عملي لمدة تراوحت بين شهرين إلى ثلاثة أشهر لدى مشغلين في القطاع الخاص والأهلي والحكم المحلي. وقد نجح 17 مشاركا/ة (7 ذكور، 10 إناث) في الحصول على وظائف مدفوعة الأجر لدى مؤسسات حكومية وخاصة بعد انقائهم فترة التدريب العملي. وتنوعت الوظائف بين السكرتارية، وخطوط الإنتاج، والعلاقات العامة، والتعليم، والطباعة والتغليف.

مواءمة بيئة العمل: بناءً على نتائج تقييم مستوى الشمول في بيئات العمل المستهدفة، وسعيًا لخلق بيئات عمل موائمة، فقد استفاد 7 من المشغلين ممن استضافوا متدربي البرنامج من مواءمات فيزيائية في بيئات العمل، في حين تلقى 100 من أفراد طواقمهم جلسات تدريبية وتوعوية حول مبدأ الشمول والحق في العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة مما ساهم في تحسين إمكانية الوصول وتعزيز ممارسات التوظيف الشمولي.



سجى: تحويل الشغل إلى فرصة

سجى، شابة تبلغ من العمر 22 عاماً من بيت لحم، تعيش مع إعاقة ذهنية متوسطة، وتمتلك شغفاً كبيراً بالطهي.

في عام 2025، انضمت سجى إلى برنامج التمكين الاقتصادي وخضعت لتقييم وظيفي ومهني شامل أكد ملاءمتها للعمل في مجال الطهي. وباعتبارها من المشاركات اللواتي يمتلكن مهارات حياة يومية مستقلة، تلقت دعماً موجهاً في المهارات الحياتية، إلى جانب الدعم النفسي والاجتماعي والتأهيل المهني، لتعزيز جاهزيتها للاندماج في بيئة العمل.

حظيت سجى بفرصة تدريب عملي لمدة ثلاثة أشهر، ومن خلال الإرشاد المنهجي، وتوفير الترتيبات التيسيرية في بيئة العمل، والمتابعة المستمرة، تمكنت من التكيف بنجاح مع بيئة المطبخ المهنية، وأظهرت التزاماً عالياً في أداء المهام الموكلة إليها، كما طوّرت مهارات تواصل فعّالة، وأصبحت أكثر ثقة بنفسها.

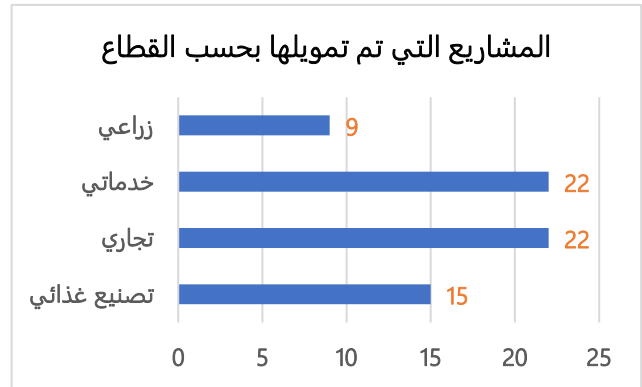
يقول صاحب العمل: "لم تكن لدي خبرة سابقة في العمل مع أو توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، لكنني أدرك الآن أن الأشخاص ذوي الإعاقة، يمتلكون قدرات مميزة ويمكنهم أن يكونوا منتجين ويعملوا ضمن فريق. أنا سعيدة جداً بهذه التجربة".



من تدريبات ريادة الأعمال وتطوير خطط المشاريع

ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة: شارك في مسار ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة **79** مشاركًا (**41** إناث و**38** ذكور) وتلقوا تدريبات مكثفة حول الريادة وتطوير خطط الأعمال. وقد تمكن المشاركون/ات في نهاية التدريب من تقديم وعرض خطط لمشاريعهم الخاصة. أظهر مسار ريادة الأعمال أثرًا إيجابيًا في تمكين المشاركين من تطوير مشاريع اقتصادية صغيرة، حيث تحسّن مستوى فهمهم لمفاهيم ريادة الأعمال، ما انعكس على قدرتهم على إعداد خطط أعمال قابلة للتطبيق. وأسهم ذلك في دعم انتقالهم نحو أنشطة مدّرة للدخل وتعزيز استقلالهم الاقتصادي، بما يعزز إدماجهم الفعلي في النشاط الاقتصادي.

دعم إنشاء وتطوير مشاريع صغيرة: بناء على نتائج تقييم خطط المشاريع، تم اختيار **68** مشاركًا (**31** ذكور، **37** إناث) لتمويل مشاريعهم، وقد تنوعت المشاريع ما بين مشاريع إنتاجية، **15** مشروعًا، شملت التصنيع الغذائي، والحلويات، وتجارية، بلغ عددها **22**، وشملت مشاريع بقالة، وتأجير عدة بناء، وتنجيد أثاث، ومحال صيانة أجهزة اتصال خلوية، وخدماتية، بلغ عددها **22**، وشملت مشاريع تصوير، وروضة أطفال، وزراعية، بلغ عددها **9** ومنها مشاريع بيوت بلاستيكية، بالإضافة إلى مشروع صناعي واحد.



دعم وإرشاد فني: من خلال المتابعة والإرشاد المستمرين قدمت مؤسسة قادر الدعم الفني لما مجموعه **54** مشروعًا قائمًا (**22** ذكور، **32** إناث) في مجالات شملت الإدارة المالية ومسك الدفاتر، والخدمات البنكية، وأخلاقيات المهنة، والتسجيل والترخيص، والتسويق الإلكتروني.



إسراء، شابة مع إعاقة حركية، مشروع روضة الملاك الصغير - الخليل

إسراء: قصة إصرار ومثابرة

إسراء، شابة تبلغ من العمر 23 عامًا من محافظة الخليل، وُلدت مع إعاقة حركية، وأتمت دراستها الجامعية، ساعية إلى بناء مسار مهني يحقق لها الاستقلال والمشاركة الاجتماعية.

التحقت إسراء ببرنامج التمكين الاقتصادي حيث تلقت الدعم لتطوير فكرة ريادة لمشروع روضة أطفال، وإعداد خطة عمل متكاملة والحصول على منحة تأسيسية لإطلاق مشروعها، الذي تزامن مع إطلاق مخيم صيفي، مما جعل المشروع يلاقي إقبالًا واسعًا من قبل الأهالي.

"روضة الإسراء"، التي تضم 34 طفلًا وطفلة، أصبحت اليوم مشروعًا قائمًا يستقبل الأطفال ويوفر لهم بيئة تعليمية آمنة ومحفزة، مع اهتمام خاص بالأطفال الذين يواجهون صعوبات تعلم.

تقول إسراء: "شعرت أن جهدي بدأ يؤتي ثماره عندما رأيت إقبال الناس على المشروع".

واليوم، تواصل "روضة الإسراء" عملها، وتسعى إسراء إلى تطويرها لتكون نموذجًا رائدًا في تعليم الطفولة المبكرة في منطقتها، مؤكدة أن الإصرار والصبر يمكن أن يصنعا فرقًا حقيقيًا.

دعم مشاريع مجتمعية: عملت مؤسسة قادر خلال عام 2025 على تطوير ودعم نماذج أعمال مجتمعية تهدف إلى تعزيز فرص التدريب والتشغيل للأشخاص ذوي الإعاقة من ناحية، ودعم المؤسسات القاعدية أو بيئات الأعمال المجتمعية من ناحية أخرى. وضمن هذا الإطار، تم دعم 4 مؤسسات ومبادرات مجتمعية في محافظتي بيت لحم والخليل، من خلال تدخلات متكاملة شملت التدريب المهني، وبناء القدرات المؤسسية، وتطوير خطوط الإنتاج، وتوفير المواد الخام والدعم الفني، إلى جانب تحسين إمكانية الوصول وتأهيل المرافق، وتطوير خطط تسويقية لتعزيز استدامة المشاريع. كما شملت وقد استفاد من هذه المشاريع 4 أشخاص من ذوي الإعاقة (3 ذكور، وأنثى واحدة)، بما يساهم في ربط التدريب بفرص اقتصادية حقيقية وتعزيز الاستدامة المالية.



الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية غير متروكين خلف الزكب

استكمالاً لنموذج التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، الذي أطلقته المؤسسة خلال العام الماضي، واصل البرنامج التطبيق التجريبي لمنهجيته التي عمل على مواءمتها استجابة للاحتياجات الفردية للفئة المستهدفة. وبموجب المنهجية، خضع المشاركون خلال فترة التقرير لتقييم وظيفي ومهني شامل بمشاركة أسرهم لتحديد قدراتهم والمسار المهني الأنسب، وبناءً عليه تم إعداد خطط تدخل فردية مخصصة تهدف إلى تطوير مهاراتهم الحياتية والمهنية وتعزيز جاهزيتهم للعمل. وفي مرحلة الإعداد، تم تصنيف المشاركين إلى فئتين وفق مستوى الاستقلالية؛ حيث يتلقى القادرون على العمل تدريباً مهنيًا يشمل مهارات حياتية وتدريباً عملياً قبل وأثناء العمل، بينما يحصل ذوو الاستقلالية المنخفضة على تأهيل مكثف ضمن بيئات عمل محمية وآمنة. ويرافق جميع مراحل البرنامج تقييم مستمر وإجراءات حماية وإدارة مخاطر، إلى جانب تهيئة بيئات العمل لضمان إمكانية الوصول والتكيف، بما يضمن مشاركة فعالة وآمنة، ويعزز فرص ادماج الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في المجتمع وسوق العمل.



مشاركات مع إعاقة ذهنية في مشروع مجتمعي في مركز الواحة - بيت ساحور



1,267 مشارك/ة

منهم 453
شخص مع إعاقة



التوعية: في إطار التزام مؤسسة قادر بتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ركّزت المؤسسة خلال العام 2025 على نشر الوعي المجتمعي بأهمية ضمان حقهم في العمل اللائق. وفي هذا السياق، نظّمت المؤسسة 41 جلسة توعوية مناطقية في محافظتي بيت لحم والخليل، شارك في هذه الجلسات 1,267 فردًا من المجتمع المحلي، من بينهم 453 شخصًا من ذوي الإعاقة، مما يعكس تأثيرًا مباشرًا في تعزيز الوعي المجتمعي وتحفيز التغيير الإيجابي نحو بيئة عمل أكثر شمولًا. كما نقّدت المؤسسة مبادرات إبداعية مجتمعية لتعزيز الوعي، تمثلت في تنفيذ جداريتين فنيّتين في كل من بيت لحم والخليل، ركزت على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والعمل.

الحد من العنف القائم على أساس نوع الجنس والإعاقة

تهدف تدخلات الحماية إلى الحد من كافة أشكال التمييز والتهميش والعنف واللامساواة، لا سيما تلك القائمة على الإعاقة والنوع الاجتماعي، التي تؤثر على الأطفال والنساء والشباب، وبشكل خاص الأشخاص ذوي الإعاقة. ويسعى البرنامج إلى ضمان وصولهم العادل إلى خدمات حماية شاملة وآمنة وميسرة تستجيب لاحتياجاتهم المتنوعة. ويعتمد البرنامج نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان ومراعيًا للإعاقة والنوع الاجتماعي، حيث يجمع بين تقديم خدمات مباشرة، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي، وبين تعزيز قدرات مقدمي خدمات الحماية من المؤسسات الأهلية والمؤسسات القاعدية، ولا سيما النسوية، على مأسسة مبادئ الشمول وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في تدخلاتهم. كما يعمل البرنامج على رفع الوعي المجتمعي بمخاطر العنف، وتعزيز آليات الإحالة والوصول إلى الخدمات، بما يساهم في خلق بيئة أكثر أمانًا وعدالة وإنصافًا للفئات الأكثر عرضة للتهميش.



من جلسات الدعم النفسي الاجتماعي - غزة

الإنجازات في مجال الحماية



خلال العام 2025 تم تنفيذ مجموعة من التدخلات المتكاملة في مجال الحماية، والتي جمعت بين الوقاية والاستجابة وبناء القدرات، بهدف تعزيز حماية النساء والفتيات، بمن فيهن ذوات الإعاقة، وضمان وصولهن إلى خدمات حماية شاملة وأمنة. وقد ركّزت هذه التدخلات على رفع الوعي المجتمعي، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، والاستجابة للحالات الفردية، إلى جانب تعزيز الشراكات مع الجهات ذات العلاقة وبناء قدرات الكوادر والطلبة، بما يساهم في ترسيخ نهج قائم على الحقوق والاستجابة للاحتياجات المتعددة للفئات الأكثر هشاشة.



التوعية المجتمعية: ركّزت تدخلات التوعية خلال العام 2025 على تعزيز المعرفة المجتمعية بقضايا الحماية والعنف القائم على النوع الاجتماعي والإعاقة، وآليات الإبلاغ والخدمات المتاحة، حيث تم تنفيذ 81 جلسة توعية بالشراكة مع 50 مؤسسة قاعدية وأهلية، واستهدفت 1,397 مشارك/ة، من بينهم 169 من الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما شملت الجهود تنفيذ أنشطة تفاعلية ومجتمعية، وتوزيع مواد توعوية، والمشاركة في حملات إعلامية وإذاعية، إلى جانب توظيف عضوية المؤسسة في عدد من الائتلافات الوطنية، بما ساهم في توسيع نطاق الوصول وتعزيز الوعي، لا سيما بين النساء والفتيات، بمن فيهن النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

الإحالة: استقبل برنامج الحماية 35 حالة فردية، من بينها 23 شخصًا من ذوي الإعاقة (3 ذكور و20 إناث)، ما يعكس ارتفاع نسبة النساء، لا سيما النساء ذوات الإعاقة، ضمن الفئات المستفيدة. وتنوّعت أسباب التواصل، حيث تقدّمت 14 حالة بطلبات مساعدة مباشرة تمحورت حول تغطية تكاليف العلاج، وتوفير الأدوية، والأدوات المساعدة، والمواءمات، إضافة إلى الدعم الغذائي. كما تقدّمت 16 حالة بطلب الحصول على خدمات ضمن تدخلات المؤسسة، إلى جانب 4 حالات للاستعلام عن الخدمات ومقدميها.

وفي إطار إدارة الحالات، تم تنفيذ 5 تحويلات داخلية لبرامج المؤسسة، شملت 4 حالات لبرنامج التمكين الاقتصادي وحالة واحدة لبرنامج التنمية المجتمعية، بينما تم إجراء 9 تحويلات خارجية إلى مؤسسات شريكة، من بينها مؤسسات أهلية، والاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة، وعدد من الجهات العاملة ضمن شبكة الحماية في محافظة الخليل. وتعكس هذه التدخلات دور المؤسسة في الاستجابة لاحتياجات الحالات الفردية، وتعزيز التكامل مع مزودي الخدمات لضمان الوصول إلى الدعم المناسب.

مجموعات الدعم النفسي الاجتماعي

في إطار تعزيز الصحة النفسية، تم تنفيذ 46 جلسة دعم نفسي اجتماعي جماعي، استفاد منها 288 مشارك/ة، من بينهم 70 من النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وقد هدفت هذه الجلسات إلى توفير مساحات آمنة للتعبير، وتعزيز مهارات التكيف، وتقوية شبكات الدعم، باستخدام أساليب تفاعلية مثل الفنون التعبيرية والموسيقى، بما يساهم في تحسين الرفاه النفسي للمشاركات.

تدريب طلاب الجامعة: في إطار الشراكة المستمرة مع جامعة بيت لحم، استقبلت المؤسسة خلال العام 2025، 5 طالبات من تخصص الخدمة الاجتماعية ضمن برنامج التدريب الميداني، حيث تم بناء قدراتهن في مجالات الحماية، وشمول الأشخاص ذوي الإعاقة، وإدماج الأطفال واليافعين مع وبدون إعاقة في المجتمع المحلي.



وخلال فترة التدريب، عملت المتدربات على تصميم وتنفيذ مبادرة مجتمعية بالشراكة مع مجلس أطفال المؤسسة، ركزت على تعزيز الحماية الرقمية والرفاه النفسي للأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة. وتضمنت المبادرة مجموعة من الأنشطة التوعوية، شملت ورشات حول مخاطر الإنترنت والاستخدام الآمن لمنصات التواصل الاجتماعي، وتنفيذ جدارية توعوية حول الإنترنت الآمن، إلى جانب تنظيم يوم دعم ذاتي للأطفال ذوي الإعاقة، وإطلاق حملة إلكترونية وإنتاج فيديو توعوي حول الاستخدام الآمن للإنترنت. وقد أسهمت هذه المبادرة في تعزيز مشاركة الأطفال، وترسيخ مفاهيم الحماية الرقمية، وبناء وعي حقوقي لديهم حول سبل حمايتهم في الفضاءين الواقعي والرقمي، ضمن نهج قائم على المشاركة الفاعلة.

تعزيز التنمية المجتمعية الشاملة

تهدف تدخلات التنمية المجتمعية الشاملة إلى تعزيز شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات المحلية، من خلال تمكين الفاعلين المحليين، وبشكل أساسي، الهيئات المحلية، والمؤسسات القاعدية، وتعزيز ممارسات وخدمات أكثر شمولاً واستجابة لاحتياجات وأولويات الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى المحلي. وترتكز تدخلات التنمية المجتمعية الشاملة على نهج تشاركي يقوده المجتمع، ويعزز دور الشباب كقوة دافعة للتغيير، من خلال فرق المساءلة المجتمعية التي تسهم في رصد الفجوات والمطالبة بتحسين الخدمات. كما يعمل البرنامج على دعم المبادرات المجتمعية، وتحسين إمكانية الوصول للمرافق العامة، وإعداد دراسات وخطط شمول على مستوى الهيئات المحلية، بما يسهم في تأسيس الشمول وتعزيز استدامته ضمن النظم المحلية.



يوم فرح ومرح للأطفال - إذنا



مبادرة فريق الشبابي في كفر الديك

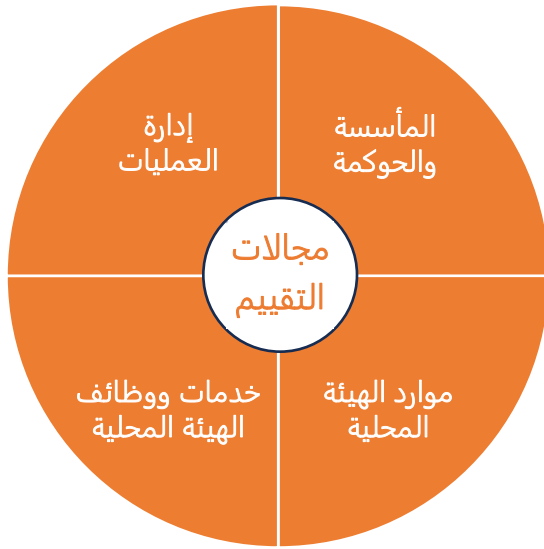
الفريق الشبابية: واصلت المؤسسة الاستثمار في قدرات فرق المساءلة الشبابية البالغ عددها 15 فريقًا في 15 منطقة ضمن محافظات الخليل وبيت لحم وسلفيت، حيث ضُمَّت هذه الفرق 134 شابًا وشابة، منهم 53 من ذوي الإعاقة، وتم تشكيلها بالتعاون مع الهيئات المحلية والمؤسسات القاعدية. وقد تلقت الفرق برامج تدريبية مكثفة امتدت لـ 11 يومًا لكل فريق، شملت مجالات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمناصرة، والمساءلة المجتمعية، والبحث التشاركي، والتفعيل المجتمعي.

وخلال العام، نفذت الفرق 10 مبادرات مجتمعية تضمنت 33 نشاطًا في 10 تجمعات، استهدفت تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحسين الوصول إلى الخدمات، ورفع الوعي المجتمعي، ومساءلة الجهات الرسمية. وبلغ عدد المشاركين في هذه الأنشطة 1158 شخصًا، منهم 797 من ذوي الإعاقة. وتنوعت المبادرات لتشمل مجالات التوعية بالحقوق، والعمل، والصحة، والتعليم، والحماية، إلى جانب جلسات مساءلة مع الجهات الرسمية، وإنتاج مواد توعوية.



كما نظّمت المؤسسة ملتقى شبابياً تدريبياً مركزياً استمر ثلاثة أيام بمشاركة الفرق الشبابية، ركّز على تعزيز مهارات الحوار والمناظرة والمناصرة، وشارك فيه 130 مشاركاً، بينهم 31 شخصاً من ذوي الإعاقة، حيث عكس الملتقى نموذجاً متقدماً في تمكين الشباب وتعزيز دورهم في جهود المناصرة على المستويين المحلي والوطني.

دعم الأولويات المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة: خلال اجتماعات التشاور المجتمعية، تم التوافق على عدد من التدابير لتعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمرافق العامة، مثل البلديات، والحدائق، والمدارس، والعيادات. وفي هذا السياق، تابعت مؤسسة قادر خلال عام 2025 التنسيق مع وزارتي التربية والتعليم العالي والصحة لاختيار أعمال تأهيل ومواءمة في المناطق المستهدفة. وبناءً عليه، تم تصميم وتنفيذ 23 تدخلاً لتعزيز إمكانية الوصول، شملت غرف مصادر، ومنحدرات وصول، ووحدات صحية مهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة في 15 مدرسة و4 مراكز صحية في المناطق المستهدفة، لعمل مواءمات لتحسن الوصول والبيئة التعليمية والصحية في المؤسسات المختارة. وتضمنت هذه الإنجازات إنشاء 3 منحدرات وصول، وإنشاء وتجهيز أو تطوير 5 غرف مصادر، إضافة إلى إنشاء أو إعادة تأهيل 14 وحدة صحية مهيأة ومواءمة في المدارس والعيادات والمراكز الصحية، إلى جانب تنفيذ أعمال إعادة تأهيل ومواءمة في صف روضة واحد. وقد أسهمت هذه التدخلات مجتمعة في تعزيز الوصول المادي، وتحسين شروط النظافة، وتطوير خدمات التعليم والصحة الشمولية للأشخاص ذوي الإعاقة.



تعزيز قدرات الهيئات المحلية في مجال شمول

الإعاقه: قامت مؤسسة قادر، وبالتنسيق مع وزارة الحكم المحلي، خلال العام 2025 بإجراء نشاط لتقييم شمول الأشخاص ذوي الإعاقه في 15 هيئة محلية. وقد تم إعداد دليل ومنهجية وأدوات التقييم، وتنفيذ التقييمات بالشراكة مع وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية. اذ شملت العملية مراجعة وثائق رئيسية، وإجراء مقابلات مع موظفي البلديات، وتنفيذ استبانات ومجموعات نقاش مع الأشخاص ذوي الإعاقه والمؤسسات الفاعلة، وأسفرت عن إعداد 15 خطة عمل للشمول تم اعتمادها ومناقشتها مع البلديات المستهدفة.

الدراسات التشخيصية التشاركية: تم إعداد واعتماد دراسات تشاركية حول حقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقه في 10 مناطق في محافظات سلفيت وبيت لحم والخليل، وهي سلفيت، وكفر الديك، وتقوع، والعبيدية، وبنينعيم، وسعير، وبيت كاحل، وصوريف، وإذنا، وترقوميا، لتعكس الحقائق حول الخدمات والتحديات ضمن القطاعات المختلفة وما يترتب عليها من حقوق واحتياجات وأولويات، لتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. كما عملت المؤسسة على تصميم وطباعة هذه الدراسات وترجمتها للغة الانجليزية لتكون في متناول يد المؤسسات والجهات الرسمية والموولين، لدعم عملية تطوير شمول الأشخاص ذوي الإعاقه في التخطيط والخدمات.

كما أعدت مؤسسة قادر تقريرًا تجميعيًا واحدًا لنتائج تقييم شمول الأشخاص ذوي الإعاقه في 15 بلدية. وأظهر التقرير وجود التزام إيجابي عام، وإن كان متفاوتًا، تجاه الحوكمة الشمولية وتقديم الخدمات والممارسات المؤسسية.



اللقاء التمهيدي للفريق الوطني لإعداد الورقة السياسية حول شمول الإعاقه في الهيئات المحلية

مأسسة شمول الإعاقه في قطاع الحكم المحلي:

عملت مؤسسة قادر ووزارة الحكم المحلي على إعداد ورقة سياسية حول شمول الإعاقه في الهيئات المحلية بقيادة وإشراف وزارة الحكم المحلي من خلال مشاركة فريق وطني ضم ممثلين عن وزارات التنمية الاجتماعية، والعمل، والصحة، والتربية والتعليم العالي، والنقل والمواصلات، والأشغال العامة والإسكان، والاتصالات والاقتصاد الرقمي، والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، وصندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية، والاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقه، إلى جانب منظمات ممثلة للأشخاص ذوي الإعاقه، وممثلين عن عدد من الهيئات المحلية، ومجموعة من الخبراء والمهتمين في مجال شمول الأشخاص ذوي الإعاقه.

استندت هذه الورقة على تحليل مُعمّق وشامل للتشريعات الفلسطينية ذات الصلة، وإلى التزامات دولة فلسطين بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ولاسيما اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقه، إضافة إلى مراجعة السياسات والأدلة في قطاع الحكم المحلي، وأولوياته، ودراسات تشخيص نهج شمول الإعاقه لـ 15 هيئة محلية في الضفة الغربية، ومخرجات ورشة عمل مُتخصصة للفريق الوطني على مدار يومين.

يأتي هذا الجهد في سياق تحوّل مُتزايد في فهم نهج شمول الإعاقه، من كونه أحد مجالات التدخل القطاعي، إلى اعتباره مدخلًا ناظمًا لعمل مؤسسات الدولة، وبخاصة الهيئات المحلية التي تُشكّل الحلقة الأقرب إلى المواطنين في تقديم الخدمات العامة، وعلاقة الوزارة بالهيئات المحلية وفقاً للتشريعات المحلية والالتزامات الدولية.

قصة نجاح جود وتالين وسالم - من فحص مجاني إلى تغيير جذري في حياة ثلاثة أطفال



ما بين بلدتي ترقوميا وبيت أولا، كانت أسرة "العدم" تعيش يوميًا مع تحديات الإعاقة السمعية التي طالت ثلاثة من أطفالها: تالين (14 عامًا)، وسالم (13 عامًا)، وجود (3 سنوات). لم تكن التحديات مادية فحسب، بل امتدت لتطال مستقبلهم النمائي، وتعليمهم، وقدرتهم على التفاعل مع مجتمعهم.

ورغم جهود الوالدين، إلا أن الوضع كان يتفاقم؛ فسماعات تالين وسالم كثيرة الأعطال، وتتطلب شهريًا لكل سماعة ما بين 180-200 شيكل للصيانة. أما جود، الأصغر بينهم، فكان بالكاد ينطق كلمتي ماما وبابا، وبحاجة ماسة إلى عملية زراعة قوقعة، وهي ما لم تكن الأسرة قادرة على تحمل كلفتها، ولا تعرف لمن تتوجه. كانت الأسرة تشعر بأنها "عالقة"؛ بين الحاجة والعجز، وبين خوف الأم على مستقبل أطفالها الثلاثة وغياب أي جهة ترشدها للطريق.

"توقعت يساعدوا طفل واحد فقط... مش معقول يساعدوا أولادي الثلاثة."

كانت هذه العبارة هي ما قالته الأم، بعد مشاركتها بيوم فحص طبي مجاني نفذه فريق قادر الشبابي في البلدة.

في ذلك اليوم، وبعد أن سمعت الأم عن تنظيم هذا اليوم، توجهت إلى المكان بتوقعات محدودة، لكنها حصلت على ما لم يكن متاحًا لها سابقًا: فحوصات سمع شاملة ومجانية، وتقييمات متخصصة من أخصائيات سمع وطبيب أعصاب، في مكان واحد. كشفت النتائج أن جود بحاجة عاجلة لزراعة قوقعة، بينما تالين وسالم يحتاجان إلى سماعات ذات جودة عالية. وبدعم ومتابعة من الفريق الشبابي ومؤسسة قادر، تم توجيه الأسرة للجهات المناسبة، حيث حصل جود على منحة كاملة لزراعة القوقعة، وحصل الأطفال الثلاثة على سماعات جديدة عالية الجودة، وحصلت الأسرة على جهة متابعة مستمرة لضمان الاستفادة.

تصف الأم هذه المرحلة قائلة:

"كانت فرصة ذهبية... لأول مرة عرفنا الطريق ووصلنا للمصدر الصحيح."
وتبعًا لهذا التدخل: بدأ جود مرحلة جديدة من حياته، حيث تقول والدته: "صار يحكي... يتعلم... يتفاعل! كأنه فتح صفحة جديدة من حياته."

أما تالين وسالم، فقد انعكس استمرار عمل السماعات مباشرة على أدائهم المدرسي وتفاعلهم الاجتماعي وثقتهم بأنفسهم، بعد أن تخلصوا من مشكلة الأعطال المتكررة.

كما خفَّ العبء المالي عن الأسرة بعد توقف تكاليف الإصلاح المستمرة، مما عزز شعورهم بدعم أطفالهم كما يجب واستقرار شعورهم.

تلخص الأم التجربة بقولها: "الحمد لله... وين كنا ووين صرنا! مش بس جود... أولادي الثلاثة صار في تقدم... فرق بين السما والأرض!"



يقول يزن: "أنا كثير مبسوط بالمشروع، وحياتي صارت أحسن، صرت أعتمد على نفسي، وأحسّ إني بمقدوري تحقيق إنجاز في حياتي، وهذا أعطاني ثقة كبيرة بنفسني"

يزن، شاب يبلغ من العمر 29 عامًا، مع إعاقة سمعية من بلدة بيت كاحل في الخليل. كان يزن يميل إلى الانطواء بسبب تدني ثقته بذاته، والشعور بالخجل نتيجة صعوبة التواصل. ولذا، اختار يزن الإبقاء على دائرة مغلقة من العلاقات لم تتجاوز مساعدة والده في الأعمال الزراعية، في بيئة مألوفة لا تتطلب الكثير من الانخراط الاجتماعي أو اتخاذ قرارات فردية.

بعد الإعلان عن تشكيل فريق شبابي في بيت كاحل، ومعرفته بأن الفريق يضم شابًا من ذوي الإعاقة، ومع التشجيع والدعم من والديه، انضم يزن للفريق الشبابي. لم يكن انضمامه فرصة للانخراط في التدريبات والمبادرات المجتمعية فحسب، بل شكلت تجربته رافعة لتعزيز ثقته بنفسه وزيادة مشاركته الاجتماعية مع أقرانه في الفريق وفي المجتمع بشكل عام. وبالتوازي مع مشاركته في الفريق، حصل يزن على دعم لإنشاء مشروع زراعي مكنه من تعزيز استقلاله الاقتصادي وتطوير مهاراته في إدارة العمل واتخاذ القرار.

تعزيز المشاركة المجدية للأطفال

تعمل المؤسسة على تمكين الأطفال، مع وبدون إعاقة، لقيادة التغيير وتعزيز شمول الأطفال ذوي الإعاقة من خلال نهج تشاركي يرسّخ دورهم كفاعلين في مجتمعاتهم. وعليه، يتم تشكيل فرق أطفال، يتلقى أعضاؤها جلسات مكثفة لبناء قدراتهم، ومعارفهم ومهاراتهم في المناصرة والمساءلة وتنفيذ المبادرات المجتمعية، بما يسهم في تعزيز المشاركة، وتحسين الوصول إلى الخدمات، والمطالبة بالحقوق. كما تتيح هذه الجهود مساحة لتفاعلهم مع صناع القرار، وتعزيز حضور صوتهم على المستويات المحلية والوطنية، بما يدعم بناء حركة مجتمعية تقودها الأجيال الشابة نحو تغيير مستدام قائم على الحقوق.



ورشة تفرغ نفسي باستخدام الفنون والموسيقى لمجلس أطفال قادر

وخلال العام 2025، واصلت المؤسسة تعزيز دور الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، كفاعلين رئيسيين في مسارات المناصرة والتغيير المجتمعي على المستويين المحلي والدولي. ومن خلال الاستثمار في بناء قدرات فرق الأطفال والشباب، وتوسيع مساحات مشاركتهم في الحوار والمساءلة والمبادرات المجتمعية، أسهمت المؤسسة في تعزيز حضور صوتهم في التأثير على السياسات والخدمات، وترسيخ دورهم كمُدافعين فاعلين عن الحقوق، وقادرين على قيادة مبادرات تسهم في بناء مجتمعات أكثر شمولاً وعدالة. وقد تضمنت إنجازات المؤسسة ضمن هذا السياق، ما يلي:

فرق الأطفال ومجلس أطفال قادر:

على غرار دعم الشباب لإسماع أصواتهم وتعزيز دورهم كفاعلين في مجتمعاتهم، أولت المؤسسة قدرًا مماثلًا من الأهمية لفئة الأطفال. وعلى هذا الصعيد، عملت المؤسسة على تعزيز مشاركة الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، مع تركيز خاص على تمكينهم من الانخراط في مسارات المناصرة المحلية والدولية. وبلغ عدد الأطفال المشاركين 110 أطفال موزعين على مجلس الأطفال وستة فرق في عدد من مناطق شمال وجنوب الضفة الغربية، حيث تم بناء قدراتهم في مجالات القيادة، والمناصرة، وحقوق الطفل وحقوق الأطفال ذوي الإعاقة. وعلى المستوى المحلي، انخرط الأطفال في جلسة مساءلة وحوار مع الجهات الرسمية، ناقشوا خلالها قضايا العنف والحماية، وقدموا توصيات عملية لتعزيز الاستجابة المؤسسية، بما يعزز دورهم كفاعلين في التأثير على السياسات والخدمات.



أما على المستوى الدولي، فقد شارك الأطفال في مشاورات وفعاليات حقوقية دولية، وأسهموا في تقديم مدخلات مباشرة إلى تقارير وآليات دولية معنية بحقوق الطفل، إلى جانب مشاركتهم في لقاءات مع جهات أممية وأوروبية، حيث نقلوا تجاربهم وسلطوا الضوء على التحديات التي يواجهها الأطفال، لا سيما الأطفال ذوو الإعاقة، في السياق الفلسطيني.

كما قاد الأطفال مبادرات مجتمعية تناولت قضايا الحماية، والتنمر، والسلامة الرقمية، والتعبير، وأسهمت في رفع الوعي المجتمعي وتعزيز حضور صوت الأطفال في الفضاء العام.

وتعكس هذه الجهود ترسيخ دور الأطفال، ليس فقط كمشاركين، بل كمُدافعين فاعلين عن حقوقهم، وقادرين على التأثير في المستويين المحلي والدولي.

إلى جانب ذلك، دعمت المؤسسة المشاركة الفاعلة للأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، في عمليات المراجعة الدولية والمشاورات الأممية، بما في ذلك مراجعة النسخ الصديقة للطفل والمشاركة في مشاورات

جولة مناصرة أوروبية: تعزيز جهود المناصرة

الدولية، دعمت مؤسسة قادر خلال العام 2025 مشاركة مجلس الأطفال في جولة مناصرة أوروبية شملت جنيف وبروكسل، حيث أتيحت للأطفال فرصة إيصال أصواتهم بشكل مباشر إلى جهات أممية وأوروبية رفيعة المستوى، بما في ذلك مسؤولون في الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وبرلمانيون وممثلون عن دول أعضاء ومؤسسات دولية. وقد ركزت المشاركة على عرض واقع حقوق الأطفال في فلسطين، وتقديم شهادات حية حول الانتهاكات التي يتعرضون لها، لا سيما في سياق النزاع، والمطالبة باتخاذ إجراءات ملموسة لضمان حمايتهم ومسائلة المسؤولين عنها.

كما أسهم الأطفال في مساحات حوار دولية متخصصة، من بينها جلسات حول حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة، وشاركوا في مراجعة مواد حقوقية موجهة للأطفال ضمن تقارير أممية، مما يعكس مستوى متقدمًا من إشراك الأطفال في عمليات المناصرة الدولية. وشملت الجولة لقاءات مع عدد من الجهات الأوروبية الفاعلة في مجالات حقوق الإنسان والعمل الإنساني، حيث تم التأكيد على أهمية إدماج قضايا حماية الأطفال ضمن الأولويات الدولية. وقد تُفّدت هذه المبادرة في إطار شراكة استراتيجية، وشكّلت محطة نوعية في تعزيز دور الأطفال كمُدافعين عن حقوقهم على المستوى الدولي، بما يساهم في نقل واقعهم إلى دوائر صنع القرار والتأثير في الأجندات الحقوقية ذات الصلة.



من لقاء أعضاء مجلس أطفال قادر مع عضو لجنة التحقيق الدولية "كريس سيدوتي" في جنيف

الطفلة ريماس: من الانطواء إلى المبادرة: شاركت الطفلة ريماس في فريق الأطفال، حيث بدأت تجربتها بمستوى منخفض من الثقة بالنفس وميل للانطواء والتردد في التعبير. ومع استمرار مشاركتها في الأنشطة التفاعلية والتدريبات ضمن بيئة داعمة، شهدت تحولًا تدريجيًا تمثّل في قدرتها على التفاعل، والتعبير عن آرائها بثقة، والمبادرة بالمشاركة في النقاشات وتنظيم الأنشطة. كما ساهمت في تصميم وتنفيذ مبادرة مجتمعية، ما عزّز شعورها بالقدرة على التأثير الإيجابي. وتمثّل تجربتها نموذجًا واضحًا لنجاح التدخلات في تمكين الأطفال وتعزيز ثقتهم ومهاراتهم ومشاركتهم الفاعلة في المجتمع.

الاستجابة الإنسانية في قطاع غزة

استجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة في قطاع غزة، في ظل استمرار العدوان العسكري الإسرائيلي، وإغلاق المعابر، والتدمير الممنهج وواسع النطاق للمساكن والبنى التحتية المدنية، ولا سيما تلك المرتبطة بالخدمات الأساسية للسكان، ومع الازدياد الحادّ في أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة من جراء هذا العدوان، بالإضافة إلى الإخفاق في تبني النهج القائم على شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج الاستجابات الإنسانية، وتدخلاتها، الأمر الذي يزيد من كارثية واقعهم الإنساني، أولت مؤسسة قادر خلال العام 2025 قدرًا كبيرًا من الاهتمام بتنفيذ تدخلات استجابة إنسانية طارئة قائمة على نهج شمول الإعاقة، تركّزت في مجالات التعليم، والحماية والتأهيل. ويستعرض القسم التالي من التقرير إنجازات المؤسسة على هذا المحور.



مساحات تعليم مؤقتة: خلال العام 2025 استفاد 248 طالبًا وطالبة ضمن الفئة العمرية 4-14 عام - (115 ذكور، 133 إناث)، من بينهم 16 من الأطفال ذوي الإعاقة (7 ذكور، 9 إناث) من إحدى المساحات التعليمية المؤقتة التي أنشأتها المؤسسة خلال العام 2025 في وسط القطاع. ونظرًا لحجم الاحتياج، فقد عملت المؤسسة في كانون أول على إنشاء 3 مساحات تعليمية أخرى في شمال وجنوب القطاع، وتم تشغيلها في مطلع العام 2026. ركزت الأنشطة التعليمية على توفير بيئة تعلم آمنة وداعمة من خلال تنفيذ جلسات تعليمية تفاعلية، أسهمت في تعزيز المهارات الأساسية لدى الأطفال والتخفيف من الفاقد التعليمي بسبب العدوان على قطاع غزة. وقد تم إنشاء هذه المساحات التعليمية تحت إشراف وزارة التربية والتعليم، وبالتنسيق مع عدد من الجهات ذات الصلة، ولا سيما المجموعة العنقودية للتعليم في قطاع غزة.



تالا، فتاة تبلغ من العمر 14 عامًا، نزحت من جباليا في شمال القطاع إلى مخيم الدعوة، وسط القطاع. في بداية الحرب، أصيبت تالا بشظية أدت إلى تلف في الفقرات العنقية، مما أثر على المهارات الحركية الدقيقة، بما في ذلك إمساك القلم. عندما لاحظت والدتها إدماج عدد كبير من الأطفال ذوي الإعاقات المختلفة في الوحدة التعليمية، شجّعها ذلك على تسجيل ابنتها لتساعددها في الخروج من عزلتها والانخراط مع أقرانها في الأنشطة التعليمية والترفيهية. بعد شهرين من الدعم والمتابعة المستمرة داخل الوحدة التعليمية، أصبحت تالا قادرة على الكتابة، وحققت تقدمًا ملحوظًا في أدائها الأكاديمي والمهارات الحركية الدقيقة.

أبو محمد، 43 عامًا، نازح مع عائلته من جحر الديك، ولديه 3 أطفال، منهم طفل مع إعاقة حركية، يقول: "بصراحة شفت فرق كبير في مستواهم، والوحدة التعليمية ساعدتهم يفهموا ويتفاعلوا بطريقة ما كنت أتوقعها."

عبود، طفل عمره 12 عامًا، مع إعاقة حركية، شارك في الأنشطة التعليمية الطارئة. يقول عبود: "نزحت مع أسرتي عدة مرات وانتقلنا في عدد من المواقع من شمال القطاع، إلى وسطه وجنوبه، لكنني لم أكن منضمًا لأنشطة تعليمية، لأنها لم تكن متوفرة في مواقع نزوحنا. وعندما أتيت مع أسرتي إلى هذا الموقع، لم أتردد بالانضمام للموقع التعليمي، وأحظى حاليًا بفرصة التعلم على أيدي معلمين يستخدمون أساليب تناسبنا ويشجعوننا على المثابرة وعدم الاستسلام."

التوعية المجتمعية: ركزت هذه الجلسات على رفع مستوى المعرفة وتعزيز الوعي لدى المشاركات بآليات الحماية وسبل التبليغ عن الانتهاكات من خلال تقديم المفاهيم الأساسية وتبسيط الضوء على أهمية الموضوعات المطروحة وتأثيراتها النفسية والاجتماعية. تم تنفيذ 13 جلسة توعية استفادت منها 315 سيدة، من بينهم 48 سيدة من ذوات الإعاقة، بالإضافة إلى 21 سيدة لديهن أفراد من ذوي الإعاقة .

أسهمت هذه التدخلات في تحقيق مجموعة من التغيرات الإيجابية على مستوى المعرفة والسلوك والقدرة على التكيف لدى الفئات المستهدفة. فقد ساهمت جلسات التوعية في رفع مستوى الوعي لدى المشاركات حول قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي ومفاهيم الصون والحماية، كما عززت فهمهن لآليات التبليغ عن الانتهاكات، وساعدت في تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة المرتبطة بهذه القضايا. كذلك، أتاحَت هذه الجلسات مساحة آمنة للنقاش، مما شجّع العديد من المشاركات على التفاعل وطرح تجاربهن وتساؤلاتهن.

الدعم النفسي الاجتماعي: ركزت الجلسات مساعدة المشاركين على التعامل مع الضغوط النفسية، واستخدام تقنيات الاسترخاء، والرعاية الذاتية، وتوفير مساحة آمنة لتبادل الخبرات وتعزيز الدعم المتبادل. وقد تم تنفيذ 27 جلسة إرشاد جماعي، شارك فيها 220 مشاركًا من المراهقين والنساء والرجال (175 إناث، 45 ذكور)، ومن بينهم 65 من المشاركين مع إعاقة.

ساهمت جلسات الدعم النفسي الاجتماعي في إكساب المشاركين بمهارات تساعد على تغيير السلوكيات وتنظيم حياتهم بشكل أكثر توازنًا، وتعزيز الشعور بالدعم والانتماء، وتقليل الإحساس بالعزلة، وخاصة لدى النساء والمراهقات.



كما برز أثر واضح على مستوى تمكين الفئات الأكثر عرضة، لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، من خلال إشراكهم الفاعل في الأنشطة، مما ساهم في تعزيز شعورهم بالاندماج وزيادة قدرتهم على الوصول إلى المعلومات والخدمات ذات الصلة. كذلك، ساهمت مشاركة الرجال ضمن جلسات الإرشاد الجماعي في تعزيز فهمهم لقضايا الصحة النفسية والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وهو ما يعد خطوة مهمة نحو دعم التغيير الإيجابي على مستوى الأسرة والمجتمع.

عبرت السيدة أمال البالغة من العمر 60 عامًا، وهي سيدة نازحة في مواصي خانيونس، عن امتنانها لفرصة التعبير عن نفسها بدون قيود مشيرة أن اللقاء منحها مساحة لتفريغ المشاعر ومشاركة التحديات اليومية مع سيدات أخريات واكتساب المهارات التي تساعد في تفريغ المشاعر.

خدمات التأهيل الميداني:

تم تنفيذ مسح ميداني لتحديد الأطفال ذوي الإعاقة في مخيمات النزوح ممن هم بحاجة إلى تدخلات تأهيلية متخصصة، حيث شمل ذلك تقييم الاحتياجات في مجالات العلاج الطبيعي، والعلاج الوظيفي، وعلاج النطق. وبناءً على نتائج المسح، تم التخطيط لتقديم خدمات تأهيلية مناسبة، إضافة إلى التحويل لتوفير الأدوات المساعدة، والتنسيق لكفالات الأيتام، وتنفيذ تدخلات إغاثية شملت الأطفال وذويهم. كما تم تنفيذ جلسات إرشاد أسري وتدريب أولياء الأمور على أساليب المساعدة الآمنة والفعالة لأطفالهم، بما يعزز قدرتهم على دعم نمو أطفالهم وتحسين جودة حياتهم.



أسهمت تدخلات المؤسسة خلال عام 2025 في الوصول إلى **184** طفلًا متأثرين بالنزوح في مناطق دير البلح ومواصي خانيونس، من خلال تقديم **385** جلسة خدمات متكاملة شملت العلاج الطبيعي، والعلاج الوظيفي، وعلاج النطق، والمتابعة التمريضية، والدعم النفسي الأسري، إلى جانب توفير أدوات مساعدة للأطفال ذوي الإعاقة. وقد استندت التدخلات إلى تقييمات تخصصية فردية وخطط تدخل أسبوعية، مع إشراك الأسر في العملية التأهيلية، حيث بلغ عدد المستفيدين **102** ذكور و**82** إناث. كما تم تعزيز آليات الإحالة

والتنسيق مع **20** مؤسسة شريكة لتسريع الوصول إلى الخدمات. ورغم التحديات المرتبطة بالنزوح المتكرر والتباعد الجغرافي ونقص الكوادر، أكدت التجربة أهمية المرونة في التنفيذ، والتخطيط المسبق، وتعزيز التنسيق مع الشركاء لضمان استمرارية وجودة الخدمات.



بيئات تعليمية جامعة



تسعى المؤسسة إلى تعزيز شمول الأطفال والطلبة ذوي الإعاقة في قطاع التعليم الرسمي، من خلال دعم بيئات تعليمية شاملة تستجيب لاحتياجاتهم المختلفة. ويرتكز هذا العمل على تطوير قدرات الكوادر التربوية، وتعزيز استخدام منهجيات تعليمية شاملة، وتحسين إمكانية الوصول إلى المدارس والمرافق التعليمية. كما تعمل المؤسسة على دعم التشخيص المبكر للإعاقة/الصعوبة، وتعزيز التنسيق بين القطاعات ذات العلاقة، بما يضمن استمرارية العملية التعليمية للأطفال ذوي الإعاقة أو الصعوبات. وتسهم هذه الجهود في الحد من الإقصاء التعليمي، وتعزيز فرص التعلم المتكافئ، وتمكين الأطفال من المشاركة الفاعلة في البيئة المدرسية. وضمن هذا السياق، حققت المؤسسة الإنجازات التالية:

المواءمات الفيزيائية: لتعزيز البيئة التعليمية الدامجة، نفذت المؤسسة أيضًا خمسة تدخلات رئيسية لتحسين إمكانية الوصول في مدرستين خاصتين في محافظة بيت لحم، شملت إنشاء وتجهيز غرفة مصادر متكاملة، وتنفيذ تحسينات بيئية تضمنت تركيب منحدرات ومقابض داعمة. كما تم تزويد ثلاث مدارس إضافية بالأدوات التعليمية المساندة، بما يعزز قدرتها على الاستجابة لاحتياجات الطلبة ذوي الإعاقة. وقد أسهمت هذه التدخلات في توفير بيئة تعليمية أكثر شمولاً وأماناً، تدعم مشاركة الطلبة وتعزز فرص تعلمهم بشكل متكافئ.

التوعية المجتمعية: في إطار تعزيز الوعي المجتمعي بمفاهيم التعليم الجامع، نفذت المؤسسة مجموعة من التدخلات التوعوية التي استهدفت الطلبة وأولياء أمورهم، إلى جانب أنشطة تفاعلية ومجتمعية موسعة. وشملت هذه الأنشطة عروضاً تفاعلية وأنشطة جماعية، إضافة إلى فعالية مجتمعية بالتعاون مع بلدية بيت لحم، وتنفيذ جدارية توعوية بمشاركة الأطفال والشباب ذوي الإعاقة. وقد بلغ إجمالي عدد المستفيدين من هذه التدخلات (1,181) طالباً/ة (492) إناث، 689 ذكور، وأسهمت هذه الجهود في ترسيخ قيم الدمج، وتعزيز قبول الاختلاف، ومناهضة التنمر داخل البيئة المدرسية والمجتمع المحلي.

تقييم الاحتياجات: نفذت المؤسسة تقييمات ميدانية شاملة لواقع التعليم الجامع، ولا سيما في حالات الطوارئ، في عدد من المدارس، شملت 10 مدارس حكومية و 8 مدارس خاصة في الضفة الغربية. وقد كشفت هذه التقييمات عن فجوات هيكلية رئيسية، تمثلت في ضعف البنية التحتية، ونقص الكوادر المتخصصة، ومحدودية غرف المصادر، وغياب سياسات إدماج متكاملة، إلى جانب ضغوط نفسية واجتماعية تؤثر على الطلبة، خاصة في المناطق المهمشة.

بناء القدرات: لتعزيز القدرات في تطبيق مبدأ التعليم الجامع، نفذت المؤسسة برامج تدريبية متكاملة استهدفت ما مجموعه 236 (49 ذكور، 187 إناث) من الكوادر التعليمية والمرشدين التربويين، والكوادر الإشرافية، إلى جانب معلمات غرف المصادر، في المدارس المستهدفة. وقد ركزت هذه البرامج، التي نُفذت من خلال جلسات تدريبية تفاعلية وتطبيقية، على مفاهيم التعليم الجامع في سياقات الطوارئ، والتكيفات الصفية، والتعليم المتمايز، واستخدام أدوات التقييم مثل "مؤشر المدرسة" و"نظام إشارة المرور"، إلى جانب إعداد وتنفيذ خطط الدعم الفردية. وقد أظهرت نتائج التقييم أثراً واضحاً، حيث ارتفعت نسبة المعرفة لدى المشاركين من 45% قبل التدريب إلى 95% بعده، بما يعكس فعالية التدخلات التدريبية.

كما أسهمت الزيارات الميدانية والمتابعة الإشرافية في دعم تطبيق المهارات المكتسبة داخل المدارس، وتعزيز استدامة ممارسات التعليم الجامع على مستوى البيئة المدرسية.

دعم مقدمي الخدمات والمؤسسات القاعدية

تعمل المؤسسة على تقديم المساعدة الفنية لمقدمي الخدمات والمؤسسات القاعدية، بهدف تعزيز قدرتهم على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج والخدمات التي يقدمونها على نحو ممنهج ومستدام. ويستند هذا التدخل إلى نهج قائم على حقوق الإنسان، يركز على مرافقة المؤسسات في الانتقال من التعامل مع الإعاقة كمسألة طبية أو إحصائية، إلى تبني مقاربة حقوقية وتنموية تعترف بالأشخاص ذوي الإعاقة كأصحاب حقوق فاعلين. وتشمل هذه المساعدة مراجعة السياسات والإجراءات، وتطوير الأدوات والنماذج التشغيلية، وبناء القدرات المؤسسية، بما يضمن دمج اعتبارات الإعاقة في مراحل التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم. كما تسهم هذه الجهود في تحسين جودة الخدمات وتعزيز إمكانية الوصول إليها، بما يضمن استجابة أكثر شمولاً وفعالية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومنذ تبنيها لمنهجية MOVE في العام 2010، واصلت مؤسسة قادر تعميقها والإشراف على تطبيقها لدى المؤسسات المجتمعية التي تستهدف الأطفال ذوي الإعاقات الحركية الشديدة والمركبة. وخلال العام 2025، استمر العمل على تعزيز استدامة هذه المنهجية من خلال بناء قدرات الكوادر المهنية، وتوفير الإشراف الفني، وتزويد المراكز التي تبنت المنهجية، والبالغ عددها 7 مؤسسات، بالأدوات والمعدات اللازمة، إلى جانب إشراك الأهالي ضمن نهج تشاركي يركز على احتياجات الأطفال وأسرهم. وقد بلغ عدد الأطفال المستفيدين من التدخلات 88 طفلاً/ة من أصل 869 طفلاً/ة يتلقون خدمات التأهيل في تلك المراكز، فيما تمكّن 19 طفلاً/ة من الاندماج في المدارس ورياض الأطفال بشكل كلي أو جزئي، بما يعكس أثراً ملموساً على استقلالية الأطفال وتطورهم الوظيفي. وتبرز الأجزاء التالية من التقرير الإنجازات على هذا المستوى.

الإشراف الفني والمتابعة:

تم تنفيذ 16 جلسة إشراف ومتابعة فنية، شملت زيارات ميدانية ولقاءات عن بُعد في محافظتي الخليل وأريحا، واستفاد منها 50 مهنيًا من أصل 96 من الكوادر العاملة في المراكز. وركّزت هذه الجهود على تعزيز تطبيق المنهجية وفق المعايير المعتمدة، وتطوير خطط تعليمية فردية تسهم في تمكين الأطفال من اكتساب المهارات الأساسية للحياة اليومية، مثل الجلوس والوقوف والمشي، بما يعزز استقلاليتهم.

تقديم الأدوات والتجهيزات:

قدّمت المؤسسة خلال عام 2025 دعمًا ماديًا لستة مراكز شمل أجهزة تأهيلية، وأدوات تعليمية، وألعاباً حسية داخلية وخارجية، وذلك استنادًا إلى تقييمات احتياجات شاملة، بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة وتعزيز بيئة التعلم والتأهيل.

المناصرة والمساءلة

تُمثل المناصرة والمساءلة مجال عمل رئيسي عبر برامجي في المؤسسة، ويهدف أولاً إلى تحسين مواءمة السياسات والتشريعات الوطنية مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز الالتزام بها من قبل المؤسسات الرسمية ذات الصلة، بما يشمل تعزيز المشاركة الفعالة للمؤسسة في الآليات التعاقدية للأمم المتحدة وذلك بهدف المتابعة الفعالة لتطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة من قبل دولة فلسطين، ومن جهة ثانية، يهدف إلى تعزيز المشاركة الفعالة للمؤسسة في الآليات غير التعاقدية للأمم المتحدة والأطر الدولية الأخرى ذات الصلة لتعزيز المساءلة وسبل الانتصاف الفعال للأشخاص ذوي الإعاقة استناداً للقانون الدولي الإنساني والقانوني الجنائي الدولي.

وفي هذا الإطار، تعمل المؤسسة على مراجعة السياسات والتشريعات الوطنية وتحليلها، وإعداد أوراق سياساتية، ورصد وتوثيق الانتهاكات، وإعداد الدراسات والتقارير حول قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنظيم حملات مناصرة ومساءلة مجتمعية، وإعداد تقارير خاصة بالأمم المتحدة، ومراقبة التزام دولة فلسطين بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المنضمة لها، وغيرها من التدخلات في إطار المناصرة والمساءلة المحلية والدولية.

التأثير على السياسات والتشريعات الوطنية: واصلت المؤسسة جهودها للتأثير على السياسات والتشريعات الوطنية بما يضمن مواءمتها مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال تطوير أوراق سياسات وتحليلات قانونية موجهة لصنّاع القرار. وفي هذا الإطار، أعدت المؤسسة ورقة سياسات بعنوان: "من النص إلى الأثر العملي: الإعفاءات الضريبية وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة"، والتي أسهمت في دعم التوجهات الحكومية لتعزيز التمكين الاقتصادي. كما طوّرت ورقة سياسات حول الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يعزز تبني نماذج اتخاذ القرار المدعوم انسجاماً مع المادة (12) من الاتفاقية. إلى جانب ذلك، تابعت المؤسسة مراجعة التشريعات الوطنية، ولا سيما مشروع قرار بقانون الأحوال الشخصية (2025)، من منظور حقوقي قائم على الشمول وعدم التمييز، وقدمت ملاحظات تحليلية تهدف إلى تحسين الإطار التشريعي وضمان اتساقه مع المعايير الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أعدت المؤسسة تقريراً تحليلياً حول مشروع نظام مراكز حماية المرأة المعتقة لسنة 2024، بهدف تقييم مدى اتساقه مع النهج الحقوقي والالتزامات الدولية، لا سيما فيما يتعلق بشمول الإعاقة وضمان الوصول العادل إلى خدمات الحماية. وقد أبرز التقرير استمرار اختلالات بنوية في المنظومة، من بينها هيمنة المنظور الرعائي، وضعف الحوكمة، وغياب المشاركة الفعلية، وعدم مواءمة التشريعات مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى وجود تمييز مقنّن ضد النساء ذوات الإعاقة وضعف الاستقلال المؤسسي والمالي للمراكز. ويخلص التقرير إلى ضرورة إعادة بناء منظومة الحماية على أسس حقوقية قائمة على الشمول والمساءلة، من خلال تطوير إطار تشريعي حديث، وتعزيز استقلالية المراكز، وضمان مشاركة فاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في عمليات صنع القرار.

كما ساهمت مؤسسة قادر كشريك تقني ضمن ائتلاف وطني ودولي في مبادرة استراتيجية لمراجعة وتطوير سياسة التعليم الجامع لوزارة التربية والتعليم العالي، بهدف تحويلها من إطار نظري إلى خطة تشغيلية قابلة للتطبيق على المستوى الوطني. وقد ركزت هذه المشاركة على تعزيز شمول الإعاقة ضمن السياسات التعليمية، وضمان اتساقها مع المعايير الدولية، بما يشمل توسيع مفهوم التعليم الجامع ليشمل الأبعاد المرتبطة بالإعاقة، والنوع الاجتماعي، والفقر، والتهميش الجغرافي، والاحتياجات النفسية والاجتماعية في سياقات النزاع.

وفي هذا السياق، أسهمت المؤسسة في تحليل واقع الإقصاء والتحديات التي تواجه الطلبة، لا سيما الأطفال ذوي الإعاقة، من خلال تطوير منهجية تشاركية شملت الجهات الرسمية، والمجتمع المدني، والأشخاص ذوي الإعاقة، بما يضمن إدماج أصوات الفئات الأكثر تهمةً في عملية تطوير السياسات. كما دعمت إعداد خطة تشغيلية مرحلية تتضمن أدواراً واضحة وآليات متابعة وتقييم متكاملة مع القطاعات ذات العلاقة، بما يعزز قابلية تطبيق التعليم الجامع في البيئات المستقرة والطوارئ. وقد شمل ذلك إعداد تقرير الانطلاق وخطة العمل التفصيلية، وتنفيذ تحليل أولي للواقع التعليمي عبر مراجعة السياسات القائمة وتحديد فجوات التطبيق، إلى جانب تحليل أصحاب المصلحة وديناميكيات القوة ومجالات الإقصاء. وأسهمت هذه الجهود مجتمعة في وضع أساس متين لتطوير سياسة وطنية محدثة وخطة تشغيلية ممولة وقابلة للتنفيذ، تعزز دمج مفاهيم الشمول والدعم النفسي الاجتماعي والحماية ضمن النظام التعليمي الفلسطيني، بما يضمن توفير تعليم منصف وشامل لجميع الأطفال.

المناصرة الدولية والمشاركة الفعالة في آليات الأمم المتحدة:



عززت المؤسسة حضورها في الآليات الدولية، من خلال الانخراط المنهجي في منظومة الأمم المتحدة، ونقل واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، لا سيما في سياق النزاع، إلى المنصات الدولية ذات الصلة. وفي هذا الإطار، قامت المؤسسة بإعداد وتقديم "تقرير بشأن قائمة المسائل المتصلة بالتقرير الأولي لدولة فلسطين حول الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، والذي شمل على معلومات موثقة وتحليل حقوقي يعكس فجوات الامتثال للالتزامات دولة فلسطين بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما قدمت المؤسسة للجنة تقريراً متخصصاً بعنوان "سياسة التجويع كسلاح للإبادة الجماعية والتهجير القسري - الآثار

المنهجية على الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة"، والذي استند إلى توثيق ميداني لعشرات الافادات من الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وقد تناول التقرير استخدام سياسة والتجويع في سياق النزاع، من منظور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحليل اشكال الانتهاكات والجرائم الدولية استناداً للقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، بما يعزز الدفع نحو المساءلة الدولية .

وشاركت المؤسسة بفعالية في جلسات الدورة 33 للجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جنيف، قدمت في إطارها إحاطات شفوية أمام اللجنة بناءً على التقريرين المقدمين. علاوة على ذلك، قدمت المؤسسة للجنة تقرير متابعة عاجل بشأن ردود بعثة دولة فلسطين في جنيف على قائمة المسائل المتصلة بتقريرها الأولي بما يشمل المادة (11) من الاتفاقية، أكدت فيه على جملة من دواعي القلق والتحركات إزاء غياب الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارتي التنمية الاجتماعية والخارجية عن جلسة مناقشة التزامات فلسطين، واقتصار ردود بعثتها في جنيف على المادة (11) فقط، بما يشكل إخلالاً واضحاً بالتزامات دولة فلسطين بموجب الاتفاقية.

كما نشرت المؤسسة نداءً عاجلاً في أعقاب إعلان الأمم المتحدة بتاريخ 22 آب 2025 عن انتشار المجاعة رسمياً في مدينة غزة، وتأكيد لجنة التحقيق الدولية المستقلة (COI) التابعة للأمم المتحدة في تقريرها الصادر بتاريخ 16 أيلول/سبتمبر 2025 على تحقق أربع صور من الإبادة الجماعية في القطاع، للمطالبة باستجابة إنسانية عاجلة وشاملة تُراعي احتياجات ومتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف الإعاقات (الصعوبات)، وتضعهم في قلب خطط الإغاثة وإعادة الإعمار، بوصفهم من أكثر الفئات تضرراً خلال العدوان وأقلها حصولاً على الخدمات الأساسية المنقذة للحياة.

ومن ناحية أخرى، شاركت المؤسسة في جلسة للجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حول إرشادات اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة المتعلقة بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة، وعلى إثرها قدمت للجنة ورقة شاملة بعنوان "نحو إرشادات جامعة وشاملة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة في سياقات النزاع والاحتلال الاستعماري: المساواة، الكرامة، والتمكين من منظور التجربة الفلسطينية".

وقد شملت مساهمات "قادر" في مسودة الإرشادات العالمية أبرز المحاور الإرشادية المقترحة، ومنها: إنشاء منظومة دولية موحدة للبيانات المصنفة من منظور الإعاقة استناداً للمادة (31) من اتفاقية CRPD وربطها بآليات المساءلة الدولية، وتأسيس آلية مساءلة دورية مُلزمة في اللجنة لتفعيل التدابير العاجلة في حالات التجويع والتهجير والإبادة الجماعية، وإدماج الإعاقة في القرار 1325 (2000) إلى جانب خطة تدريب شاملة لتعميم منهج شمول الإعاقة في الأدلة التشغيلية وأدوات الرصد الميدانية.

وفي إطار التأثير على الأجندة الأممية، قدمت المؤسسة لفريق الأمم المتحدة القطري ورقة موقف حول إعادة بناء نهج الأمم المتحدة لشمول الإعاقة في فلسطين بعد الإبادة الجماعية، تناولت تحليلاً نقدياً لنهج منظومة الأمم المتحدة في شمول الإعاقة في فلسطين، ولا سيما في قطاع غزة، في ظل الإبادة الجماعية وانهيار منظومات الحماية والخدمات، باعتبار شمول الإعاقة لا يعد مسألة تقنية أو إجرائية، بل اختباراً قانونياً وأخلاقياً للالتزام الأمم المتحدة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، واستراتيجية إدماج الإعاقة الأممية (UNDIS)، وفتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة لعام 2024 بشأن عدم شرعية الاحتلال.

تعزيز المساءلة القائمة على الأدلة والرصد والتوثيق: أعدت مؤسسة قادر خلال العام 2025 دليلًا إرشاديًا بعنوان "أساسيات القانون الدولي وأدوات الرصد والتوثيق والمساءلة من منظور الإعاقة"، بهدف تعزيز إدماج قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الأطر القانونية الدولية ومسارات الرصد والتوثيق والمساءلة. ويقدم الدليل قراءة حقوقية نقدية لفروع القانون الدولي (الإنساني، وحقوق الإنسان، والجنائي الدولي) من منظور الشمول، كاشفًا عن الفجوات البنيوية التي أدت إلى تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة في منظومات الحماية، ومقترحًا أدوات عملية ومنهجيات تطبيقية لضمان إدماجهم في عمليات التوثيق وبناء الأدلة والمناصرة. كما يسعى الدليل إلى إعادة تموضع الإعاقة في مركز العدالة، من خلال تطوير ممارسات حقوقية قائمة على //شمول//، والمساءلة، وإنتاج المعرفة المبنية على الأدلة، بما يساهم في تعزيز الوصول إلى العدالة وعدم ترك أي فئة خلف الركب.

الشراكة مع جهاز الشرطة

الفلسطينية: في إطار تعزيز الشراكة المؤسسية مع جهاز الشرطة الفلسطينية، عملت مؤسسة قادر خلال العام 2025 على دعم مأسسة شمول الإعاقة في الإجراءات الشرطية، من خلال عقد اجتماع استراتيجي رفيع المستوى مع الإدارات المختصة في الشرطة، أسفر عن التوافق على مسارات عمل مشتركة تشمل تطوير مذكرة تفاهم، وبناء خطة تدخل مؤسسية، وتعزيز التكامل ضمن منظومة الحماية الوطنية، بما يضمن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة بصورة منصفة.



وبالتوازي، نفذت المؤسسة برنامجًا تدريبيًا متخصصًا لمدة 3 أيام استهدف ضباط الشرطة في كلية فلسطين للعلوم الشرطية في أريحا، ركّز على التحول نحو النهج الحقوقي في التعامل مع الإعاقة، ومواءمة الممارسات الشرطية مع المعايير الدولية، بما يشمل مفاهيم الترتيبات التيسيرية، والأهلية القانونية، وسلامة الإجراءات، ودور الشرطة كمستجيب أول ضمن منظومة الحماية. وقد شكّل هذا التدريب خطوة تأسيسية نحو تطوير أدوات تطبيقية، من بينها مرشد عملي لشمول الإعاقة في العمل الشرطي، وتعزيز جاهزية الجهاز الشرطي لتبني ممارسات أكثر شمولًا واستجابة للفئات الأكثر هشاشة.





تطوير جودة خدمات تشخيص وتقييم القدرات

الذهنية للأطفال: انتهت مؤسسة قادر في العام 2025 المرحلة الثانية من البرنامج الوطني لتعزيز ومأسسة جودة خدمات تشخيص وتقييم القدرات الذهنية لدى الأطفال بالشراكة مع وزارتي الصحة والتنمية الاجتماعية، حيث تركزت التدخلات في العام 2025 في تطوير قدرات المهنيين في مجال التشخيص والتقييم، وشراء وتوفير أدوات مُعتمدة عالميًا في هذا المجال، ودعم وزارة التنمية الاجتماعية لمأسسة إجراءات الرقابة على جودة خدمات التقييم.

تدريب الطواقم الفنية في مجال التشخيص والتقييم: استكملت المؤسسة برنامج التدريب والإشراف لما مجموعه **102** من الكوادر الفنية في وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية والأونروا والمراكز المجتمعية، واشتمل البرنامج على حزم تدريبية متخصصة حول أساسيات التشخيص والتقييم، وأداة فحص الذكاء WIBSI، وEDUS، وABLIS-R. بالإضافة إلى جلسات إشراف مهنية فردية وجماعية لترسيخ المعارف المكتسبة وضمان قدرة المهنيين على تمرير الأدوات وفق الضوابط المهنية والأخلاقية.

بالإضافة إلى ذلك، تم شراء وتوزيع **16** نسخة من أداة WIBSI المُعتمدة و**20** حقيبة من أداة EDUS على مراكز الصحة النفسية التابعة لوزارة الصحة، ومراكز وكالة الأونروا، وعدد من المراكز المجتمعية.

تطور الموارد البشرية

شهدت مؤسسة قادر خلال العام 2025 تطورًا ملحوظًا في توسّع نطاق مشاريعها، لا سيما في المجال التعليمي، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على زيادة الاحتياج للموارد البشرية، خصوصًا في قطاع غزة. وقد استدعى هذا التوسع اتخاذ خطوات عملية لتعزيز الكادر الوظيفي من حيث العدد والتخصص، بما يشمل معلمين متخصصين، وأخصائيين في مجالات التأهيل والدعم، إلى جانب مشرفي مواقع ومنشطين ميدانيين، بما يتناسب مع طبيعة التدخلات المنفذة.

الموارد البشرية: وفي هذا السياق، تم تعزيز الكادر في قطاع غزة ليشمل 2 موظفين بعقود بنسبة 100%، و 4 موظفين بعقود بنسبة 50%، إضافة إلى 39 من المعلمين والأخصائيين والمشرفين والمنشطين الميدانيين العاملين بشكل مباشر في تنفيذ المشاريع التعليمية والتأهيلية، ما يعكس تركيزًا واضحًا على دعم العمليات في القطاع في ظل اتساع نطاق التدخلات وارتفاع الاحتياجات التشغيلية. وبالتوازي، شهدت الضفة الغربية أيضًا زيادة في عدد المشاريع، حيث بلغ عدد الموظفين 28 موظفًا يعملون في مختلف الوظائف الإدارية والتنفيذية.

ويعكس هذا التوسع، إلى جانب الاستثمار في تطوير قدرات الكادر، توجه المؤسسة نحو تعزيز جاهزيتها المؤسسية لمواكبة النمو المتسارع في برامجها، حيث شكّل تطوير الموارد البشرية ركيزة أساسية في نجاح تنفيذ المشاريع الجديدة خلال العام 2025، وضمان تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

بناء القدرات

خلال العام 2025، عملت مؤسسة قادر على تعزيز قدرات موظفيها من خلال مشاركتهم في تدريبات متخصصة ركّزت على تطوير مهارات البحث والتخطيط والعمل المجتمعي. فقد شارك الكادر في تدريب حول البحث الإجمالي التشاركي، تناول منهجيات البحث مع المجتمعات، وأدوات جمع البيانات، وبناء الثقة مع المشاركين، بما يدعم إنتاج معرفة قائمة على الأدلة. كما شاركوا في تدريب إقليمي حول التنمية المجتمعية الشاملة (CBID)، ركّز على تعزيز القدرة على تحليل الواقع المجتمعي ورسم الخرائط لتحديد المخاطر والتحديات ووضع استجابات مناسبة لها. وبالتوازي، تم تنفيذ ورشة تدريبية متخصصة في رصد وتوثيق الانتهاكات، بما عزّز من قدرات الطاقم في التوثيق المنهجي وإنتاج محتوى حقوقي داعم لجهود المناصرة. وقد أسهمت هذه التدريبات مجتمعة في تطوير الكفاءة الفنية للموظفين وتعزيز قدرتهم على تصميم وتنفيذ تدخلات قائمة على الأدلة والاستجابة لاحتياجات المجتمعات المستهدفة. من ناحية أخرى، شارك طاقم الدعم النفسي الاجتماعي في سلسلة من التدريبات المتخصصة ضمن مجال بناء القدرات في الحماية والصحة النفسية. وقد ركّزت هذه التدريبات على مجالات متقدمة في التعامل مع الصدمات النفسية، من خلال برامج تناولت النظريات والتطبيقات العملية للدعم النفسي الاجتماعي، إضافة إلى تدريبات على مهارات التفريغ النفسي. كما شملت التدريبات موضوعات أساسية في الحماية، بما في ذلك منع الاستغلال والانتهاك الجنسي (PSEA)، وحماية الطفل، وآليات التعرف الآمن والإحالة، إلى جانب منهجيات متخصصة في الدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ. كما تضمنت التدريبات محاور مرتبطة بتعزيز الجاهزية المهنية، مثل الرعاية الذاتية والمرونة المؤسسية، والتواصل غير العنيف، والاستعداد للمخاطر في السياقات الإنسانية. وقد أسهمت هذه التدريبات في تعزيز كفاءة الطاقم وتطوير مهاراته التطبيقية، بما يدعم تقديم خدمات دعم نفسي اجتماعي أكثر جودة واستجابة لاحتياجات الفئات المستهدفة.

التحديات:

شهد العام 2025 مجموعة من التحديات المركّبة التي أثّرت على تنفيذ تدخلات المؤسسة، وكان أبرزها التقييدات المفروضة على الوصول والتنقل نتيجة الأوضاع الأمنية والإغلاقات، ومحدودية وسائل النقل الموائمة، خاصة في المناطق الريفية، مما انعكس على انتظام الأنشطة ومشاركة المستفيدين. كما أدى التدهور في الوضع الاقتصادي العام إلى انخفاض فرص التشغيل وتراجع الانخراط في القطاع الخاص، إلى جانب تحوّل أولويات الأسر نحو تلبية الاحتياجات الأساسية، مما حدّ من المشاركة في الأنشطة المجتمعية والتوعوية. واستمرت التحديات المرتبطة بالوصمة المجتمعية وضعف الوعي، إلى جانب محدودية الترتيبات التيسيرية في المؤسسات والخدمات، ما أثر على فرص المشاركة المتكافئة، خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي السياق ذاته، واجهت الأسر أوضاعاً من الهشاشة الاقتصادية وضعفًا في المهارات الأساسية، إلى جانب تنوع الاحتياجات، ما تطلّب تكيفاً مستمراً في أساليب التدخل. وبالتوازي، وكنتيجة مباشرة لاستمرار تدهور الوضع الإنساني من جراء التصعيد العسكري، ظهرت فجوة متزايدة بين الطلب المرتفع على الخدمات والقدرة الاستيعابية المتاحة، مما يعكس الحاجة إلى توسيع نطاق التدخلات وتعزيز استدامتها.

الدروس

المستفادة:

أظهرت تدخلات المؤسسة خلال العام 2025 مجموعة من الدروس المستفادة التي تعزز فعالية العمل واستدامته، حيث برزت أهمية تبني نهج شمولي ومتكامل يربط بين الأبعاد الاجتماعية والنفسية والسياقية، إلى جانب التركيز على الجانب التطبيقي في بناء القدرات وربط المعرفة النظرية بالممارسة من خلال التمارين العملية والمتابعة الفنية المستمرة لضمان تحويل المهارات إلى تطبيق فعلي. كما أكدت التجربة أهمية تكيف أدوات التدريب والتقييم لتراعي اختلاف القدرات، وضمان بيئات ميسرة وشاملة تعزز الوصول والمشاركة المتكافئة. وأظهرت النتائج أن الاستثمار في القدرات المؤسسية وتوفير الأدوات المتخصصة يساهم في تحسين جودة الخدمات ورفع رضا الشركاء، في حين يشكل إشراك الفئات المستهدفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والأسر والشباب، عنصراً أساسياً في تعزيز فاعلية التدخلات. كما برزت أهمية استمرارية التدريب وتوسيعه، وتعزيز الشراكات والتنسيق المؤسسي، والتوعية المجتمعية المستمرة للحد من الوصمة، إلى جانب تحسين إمكانية الوصول ودمج مبادئ الشمول في التخطيط. وأخيراً، أكدت التجربة أن المرونة والتكيف مع السياقات المتغيرة، خاصة في حالات الطوارئ، إلى جانب الاستثمار في البيانات والتوثيق، تعد عوامل حاسمة لضمان استدامة الأثر وتعزيز التخطيط المبني على الأدلة.

في ظل استمرار السياق المعقد والمتقلب على المستويين الوطني والإقليمي، وما يرافقه من تحديات إنسانية وحقوقية متصاعدة، تتجه مؤسسة قادر خلال العام 2026 إلى تعزيز دورها كمؤسسة فاعلة في مأسسة شمول الإعاقة، ولا سيما على مستوى النظم والسياسات، إلى جانب توثيق خبراتها المتراكمة لتصبح ذات طابع منهجي وممأسس، وتعميم تلك الخبرات على الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين، بما يساهم في ترسيخ نهج المؤسسة القائم على حقوق الإنسان، وتعزيز التكامل بين العمل الإنساني والتنموي، بما يضمن استجابة أكثر استدامة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

على المستوى المؤسسي، تسعى المؤسسة إلى توسيع نطاق شراكاتها الاستراتيجية مع الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والشركاء الدوليين، بما يعزز من فرص التأثير والتوسع، ويضمن استدامة تدخلاتها. كما تواصل الاستثمار في تطوير قدراتها الداخلية، ولا سيما في مجالات البحث وتحليل السياسات، وأنظمة المتابعة والتقييم، بما يعزز دورها كمصدر موثوق للمعرفة والأدلة في مجال شمول الإعاقة على المستويات الوطنية، والإقليمية والدولية. وضمن هذا السياق، تعكف المؤسسة على إطلاق شراكات تقود من خلالها المبادرات الساعية إلى تعزيز منهجيات الشمول على المستوى الإقليمي، ولا سيما منهجية التنمية الشمولية القائمة على المجتمع Community-Based Inclusive Development (CBID)، حيث من المخطط أن تستثمر المؤسسة تجربتها في تطبيق هذه المنهجية لتطوير قدرات الشركاء في كل من لبنان، والأردن، وسوريا.

كما ستعمل المؤسسة على تعميم مأسسة تجربتها في مجال المناصرة الدولية، بما يشمل رصد انتهاكات حقوق الإنسان، وتوثيقها، ومتابعة التقدم المحرز لدى دولة فلسطين فيما يخص بالارتقاء بالواقع الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة بموجب التزاماتها الدولية.

خلال العام 2026، ستطلق المؤسسة منصة إلكترونية تخدم بمثابة أداة وطنية لرصد التقدم المحرز على تنفيذ الملاحظات الختامية للجان اتفاقيات الإعاقة، والطفل، والمرأة، كمرحلة تجريبية، على أن يتم توسيع النطاق لتشمل اتفاقيات إضافية. وخلال

العام 2026، ستطلق المؤسسة منصة إلكترونية تخدم بمثابة أداة وطنية لرصد التقدم المحرز على تنفيذ الملاحظات الختامية للجان اتفاقيات الإعاقة، والطفل، والمرأة، كمرحلة تجريبية، على أن يتم توسيع النطاق لتشمل اتفاقيات إضافية. وفي نفس الإطار، ستعمل المؤسسة على نشر دليل - هو الأول من نوعه وطنيًا ودوليًا - لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، كما ستعمل على تشكيل فريق متخصص ومدرب لرصد وتوثيق الانتهاكات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتؤكد المؤسسة التزامها بمواصلة العمل على تعزيز الحماية، وتوسيع فرص التمكين الاقتصادي، والتأثير على السياسات، بما يساهم في بناء بيئة أكثر عدالة وشمولاً، ويعزز من صمود الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم في مواجهة التحديات المتزايدة.